



سياسية - ثقافية - فكرية - اقتصادية
اجتماعية

الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

العدد (٤٣) - آب / أغسطس ٢٠٢٠



الافتتاحية:

العداء لدولة إسرائيل

كتب تيودور هرتزل عقب انتهاء المؤتمر التأسيسي للحركة الصهيونية عام 1897، في مدينة بازل (بال) السويسرية، الكلمات التالية في دفتر يومياته: «لو أردت أن أختصر مؤتمر بازل في كلمة واحدة سوهذا ما لن أجاهر به صراحة -قلت: في بازل أَسَّست الدولة الصهيونية. ولو قلت ذلك اليوم لفابلني العالم بالسخرية والضحك. ولكن بعد خمس سنوات على وجه الاحتمال، وبعد خمسين سنة على وجه التأكيد، سيرى هذه الدولة جميع الناس». لم تنشر يوميات هرتزل (توفي عام 1904) كاملة حتى عام 1960 وكانت نشرت مجزأة عام 1922. لو قرأ تلك الكلمات غير الصهابية، وحتى بعض أعضاء مؤتمر بازل، لفابلوا هرتزل ليس فقط بالسخرية بل كانوا اتهموه بالاختلال العقلي.

الدولة العثمانية كانت تلعب على لندن وبرلين مستغلة انفجار الخلاف البريطاني -الألماني في مرحلة ما بعد بسمارك الذي أقيل كمستشار للدولة الألمانية عام 1890. كانت روسيا في مرحلة موجة عداء لليهود منذ اغتيال القيسير الروسي عام 1881. فرنسا كانت قد خرجمت للتو من «قضية دريفوس» التي أظهرت موجة عداء لليهود ذات طابع طاغ في المجتمع الفرنسي. الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعيش عزلة «مبدأ مونرو» المتبني عام 1823 تجاه «العالم القديم». كان الطريق مسدوداً أمام هرتزل لكي يفتح طريقاً عبر شقوق العلاقات الدولية نحو الدولة الصهيونية أو اليهودية وفق عنوان كراسه المنشور عام 1896.

خلال سبع سنوات قبل وفاته، فتح هرتزل طرقاً عديدة نحو ذلك الهدف، مركزاً على فلسطين ضد مشاريع لإقامة الدولة اليهودية في قبرص أو أوغندا أو الأرجنتين أغرت بعض أعضاء المنظمة الصهيونية، ثم أكمل تلاميذه الهدف الذي تم تحقيقه بالجدول الزمني نفسه الذي حدده في يومياته (قرار تقسيم فلسطين عام 1947 ثم إعلان بن غوريون قيام دولة إسرائيل في 14 أيار 1948 وليس 15 أيار كما يظن العرب الذين لا يعرفون حتى تاريخ «النكبة» الذي هو يوم الجمعة 14 أيار 1948 قبل مغيب الشمس والدخول في يوم السبت 15 أيار حيث يدخل اليهودي في لا عمل يوم السبت). لعب تلاميذه هرتزل على شقوق العلاقات الدولية وشققاتها، ومررها الجمل من خرم الإبرة.

الآن، ومنذ بروز وصعود منطق التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، مع أنور السادات، إلى سطح الحياة الفكرية والسياسية العربية، هناك منطق يعاكس منطق كلمات تيودور هرتزل. يقول «التسوويون العرب» التالي: إسرائيل أمر واقع، وهي تقوينا قوة، وقد هزمتنا في كل الحروب العربية - الإسرائيلية، ويقولون إن الواقعية تتطلب التسوية والقبول بإسرائيل كأمر واقع من أجل الارتقاء بالواقع العربي الذي



استغلت الأنظمة العربية العداء لدولة إسرائيل وحالة الحرب معها من أجل تسويغ استبدادها والتخلف العربي الذي فاقمته وكرسته وجلست على تلته.

السادات وعد منذ زيارته للقدس في 19 تشرين ثاني 1977، والآن أنصار «صفقة القرن» من العرب، التي اكتشف شقها الاقتصادي أواخر حزيران 2019 في مؤتمر البحرين قبل جانبها السياسي الذي أعلنه ترامب، وبجانبه نتنياهو، في يوم 28 كانون ثاني 2020، يعودون بالرخاء الاقتصادي العربي مقابل القبول بإسرائيل وإنهاء العداء معها وإعلان نهاية الصراع العربي - الإسرائيلي.

هناك منطق جديد يضاف إلى ذلك في مرحلة ما بعد ما يسمى «الربيع العربي» عام 2011، يقول التالي: المجتمعات العربية انفجرت دواليها و« علينا» التفرغ لإعادة البناء لتلك الدوائل على أساس جديدة، والعداء لإسرائيل «يعيق» ذلك. عند أنصار «صفقة القرن» منطق إضافي، يقول بأنها فاتورة اجبارية من أجل تشكيل تحالف أمريكي - الإسرائيلي - أنظمة عربية لضرب إيران تقادياً لتكرار «خذلان» باراك أوباما الذي عقد الصفقة النووية مع إيران عام 2015 ضد رغبة حلفاء واشنطن العرب وضد رغبة بنيامين نتنياهو. تأتي صفقة التطبيع من قبل دولة الإمارات مع إسرائيل بيوم 13 آب 2020 في إطار هذا التوجه، في وقت يقول ترامب بأنه سيعقد اتفاقاً جديداً مع إيران بمجرد فوزه في انتخابات الرئاسة الأمريكية في 3 تشرين ثاني 2020، لتكون صفقة هي بمثابة تنازل مجاني من دول الخليج، التي تشكل الإمارات الآن رأس حربتها، فيما نتنياهو لم يقدم شيئاً بال مقابل، يعبر عن تبعية تلك الدول للمحور الأمريكي، ويلحق ضرراً كبيراً بالفلسطينيين، الذين حان الوقت لكي يلغوا اتفاقية أوسلو ومترباتها بما فيها ما يسمى بـ«السلطة الفلسطينية» والعودة إلى مرحلة الكفاح الفلسطيني من أجل التحرر من الاحتلال، كما كان الأمر منذ الرصاصة الفلسطينية الأولى في يوم 1 يناير 1965.

لم تتحقق وعد السادات بالرخاء الاقتصادي مقابل القبول بإسرائيل، وكل المؤشرات تدل على أنه ليس هناك سوى تكرار تسووي عند ترامب للتجابه الأميركي - الإيراني يختلف بتقاصيله عما فعله أوباما مع طهران فقط، ولكنه مثل أوباما سينتهي بتسوية بين واشنطن وطهران ولكن بشروط جديدة. إسرائيل منذ بن غوريون كانت ترى خراب الدوائل العربية طريقاً لقوتها.

السؤال هنا: ماذا يقول الإسرائيليون؟ بنيامين نتنياهو يقبل بـ«صفقة القرن» مقابل التهام الإسرائيلي لأربعين في المئة من الضفة الغربية وكل القدس الشرقية مقابل «حكومة فلسطينية» (نفس تعبير جاريد كوشنر في البحرين، وليس دولة فلسطينية) تدير السكان وليس الأرض (تعبير موسيه دايان في أواخر السبعينيات مع مشاريع عرضت على رؤساء بلدان الضفة والقطاع).

يكون مركز إدارة هذه الحكومة في ضاحية أبو狄س قرب القدس والمسجد الأقصى بإدارة إسلامية وحائط البراق (المبكي عند اليهود) لإسرائيل وكنيسة القيامة بإدارة مسيحية، مع حدود مفتوحة لتبادل البضائع وحرية التقليل بين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين، مقابل التخلص عن حق العودة وإنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي. اليمين الإسرائيلي الذي هو على يمين حزب الليكود لا يقبل بـ«صفقة



القرن» من منطلق أن التجربة التسووية مع مصر والأردن تظهر أن السلام لا يأتي من الحكم بل من الشعوب، حيث أظهر المصريون والأردنيون، مجتمعات، أنهم لا يقبلون وجود إسرائيل في المنطقة ولا يقبلون بالتطبيع معها ومع الاسرائيليين. هم يرون الحل في «الجدار العازل» الذي هو أقرب إلى سوريا «الغيتو»، ولكن بدلاً من غيتو يهودي في مدينة فهو دولة غيتو في منطقة معادية على أن تكون هذه الدولة متوقعة عسكرياً وتكنولوجياً وتملك قوة ردع وتفوق عسكري على المحيط المعادي.

هذا منطق جديد عند اليمين القومي الإسرائيلي الذي كان يرى السعي إلى «إسرائيل الكبرى» التي تضم فلسطين وشرق الأردن، مع ترحيل الفلسطينيين إلى البلاد العربية بالقوة وتوطينهم هناك. يعكس هذا المنطق ما كان موجوداً عند فلاديمير جابوتتسكي وعن مناحيم بيغن. الملفت بدء نشوء هذا المنطق عند أرييل Sharon الذي أقام «الجدار العازل» في عهد توليه الوزارة الإسرائيلية بين عامي 2001 و2006 ، ما كان إذاناً بتخليه، وهو اليميني العتيد، عن «إسرائيل الكبرى»، وهذا ما يدل على إدراك عنده بتقلص أهمية إسرائيل عند الغرب في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، إذا قارناه بما قاله أوآخر عام 1981 كوزير دفاع إسرائيلي بأن إسرائيل هي الذراع العسكرية الطويلة لواشنطن في المنطقة الممتدة بين باكستان والمغرب، وكانت تل أبيب يومها قد خرجت للتو من ضرب المفاعل النووي العراقي، وكانت تستعد لغزو لبنان.

هناك إدراك عند الإسرائيليين بوجود احتمالية لتكرار تجربة الصليبيين في المنطقة الذين أقاموا كيانات استيطانية ثم زالت بعد قرنين من الزمن وهم يضعون الخطط لتقديم ذلك، وهم يخافون من تجربة جنوب أفريقيا كدولة أبارتهايد للتمييز العنصري 1948-1994 عندما لم تستطع الأقلية البيضاء الحفاظ على حكمها على الأكثريية السوداء، لذلك مع شارون انزاح اليمين الإسرائيلي إلى منطق حزب العمل الذي كان يخاف من التوسيع الجغرافي والسيطرة على أغلبية سكانية عربية تقود إلى انتهاء الأغلبية اليهودية عدياً في دولة إسرائيل. في التسعينيات حذر شمعون بيريز الإسرائيليين من مصير البيض في جنوب أفريقيا ومن مصير الصرب في الاتحاد اليوغسلافي. أصبحت الآن هناك أغلبية إسرائيلية مجتمعية تخاف من نقاط ضعف دولة إسرائيل، وهو ما لا يدركه العرب الذين هم في حالة جهل كبير بالأوضاع الإسرائيلية.

الآن، كل المؤشرات تدل على أن «صفقة القرن» لن تمر. منطق التسوية بعد أربعين عاماً على المعاهدة الإسرائيلية - المصرية (26 آذار 1979) لم ينتصر بل هو مهزوم واقعياً عبر الواقع ولكن ليس عبر الفكر السياسي، الذي ما زال عند رافضي التسوية العرب مبنياً على تقسير حقوقى وأخلاقي للسياسة، وليس على منطق براغماتي ومادي للسياسة يرى بأن الحقوق في الغابة التي اسمها العلاقات الدولية لا تناول سوى بالقوة وبتوازنات القوى، وهو درس لم يتعلمته العرب حتى الآن بعد الدرس الكبير الذي اسمه «إسرائيل»، عندما قبل العالم «المتحضر» بأن اليهودي المولود في كيف وجوهانسبورغ وبوينس آيرس له الحق في يافا على حساب الفلسطيني المولود هناك منذ آلاف السنين.



بعد فشل خط التسوية العربي الذي بدأ مع أنور السادات، ومع فشل خط التسوية الفلسطيني مجداً في اتفاقية أوسلو، فإن العداء لدولة إسرائيل يكتسب المشروعية الواقعية السياسية وما زال يكتسبها وسيظل حتى تزال تلك الدولة من الخريطة.

لماذا يتمسّك السارق لأرض فلسطين بما يريد أكثر مما يفعل من سرقة أرضه؟

التطبيع والمقاومة

جمال عامر

تأتي عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني عبرة عن قابلية نفسية اجتماعية لفئات داخل المجتمعات العربية للتطبيع وتعكس واقع موازين القوى على المستوى العربي والفلسطيني على وجه الخصوص المترافقين حيث يلاحظ المبادرة التي طرحتها السعودية والتي تبنتها الجامعة العربية التي سميت المبادرة العربية للسلام جاءت مستندة على قوة نتائج الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

ما الطرق الكفيلة لردع التطبيع؟

تستدعي عملية تغيير موازين القوى داخل كل قطر عربي وفي الجانب العربي ككل الاهتمام بالبحث العلمي واستغلال الكفاءات العلمية والمهنية لأقصى حد ممكناً وازالة الطبيعة الوكيلية (بشكل تدرج) للاقتصاديات العربية للمراكمز الدولية لإزالة هذا الكيان عن بلداننا وانهاء معاناة مجتمعاتنا من نتائج وجوده الخطير عليها جميعاً، وتستدعي أيضاً تمهين الوضع الداخلي وحلحلة الازمات الداخلية من خلال المشاركة الديمقراطية والرقابة الديمقراطية والالتزام بمواثيق الأمم المتحدة بما يخص حقوق الإنسان والمرأة والطفل والعامل والخلاص من الفساد والاستبداد و حل المشاكل التي تعيق عملية التنمية .

ما حصل فجأياً للجميع لكن بالنسبة لقارئ موازين القوى ووضع الاقتصاديات العربية وانماط الحياة داخل البلدان العربية يرها نتيجة طبيعية وليس غريبةً حدوثها اطلاقاً.

ما حصل يتطلب اجماع الدول العربية على موقف عربي موحد رافضاً لتصفيه حقوق الشعب الفلسطيني وحق العودة واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ودعم حق الشعب العربي السوري واللبناني في استعادة اراضيهم المحتلة.

إن تخصيص جزء من الموارد المادية للعلم والبحث العلمي ودمجهما في الصناعة للوصول للصناعة الثقيلة وتشكيل مركز مالي وانتاجي ضخم وتحقيق الاصلاح السياسي من خلال الانفتاح السياسي على جميع القوى الوطنية الديمقراطية والقومية الديمقراطية وتحقيق بشكل تدريجي الرقابة الديمقراطية لعملية



الإنتاج والسياسة العامة للدولة وتنظيم أفضل للمجتمعات العربية ذلك من شأنه تحصين الداخل العربي لمواجهة الكيان الصهيوني ومسلسلات التطبيع المستمرة بدءاً من كامب ديفيد وليس انتهاءً بالamarat.

أخيراً ليس من مصلحة الكيان الصهيوني انجاز اية وحدة عربية تشكل رافعة للمقاومة ضده ويسعى بكل جهد لبث الخلافات والقرفة بين البلدان العربية وتفویة النزعات المذهبية ودخول بلاد عربية في اتون حروب داخلية وتفكيك الدول ذلك ليضمن استمرار وجوده من خلال سياسة الفوضى الخلاقة التي اعلنت عنها كونديليزا رايس يوماً من الايام.

أزمات المنطقة و "صفقة القرن"

محمد سيد رصاص

الخميس 16 تموز 2020 - جريدة "الأخبار"

في يوم 28 كانون الثاني / يناير 2020، طرح الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وكان يقف بجانبه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مبادرة سميت بـ «صفقة القرن» من أجل إنهاء الصراع العربي — الإسرائيلي. لا يمكن تقسيم طرح هذه المبادرة بتقربات بين طرفين في الصراع، تحاول هذه المبادرة تجسيرها، وإنما بأمر آخر يتمثل، على الأرجح، بقراءة أميركية — إسرائيلية، تقييد بأنّ هناك بيئات من الأزمات المتقدّرة في بلدان عربية عدّة تنتج حالة ملائمة لواشنطن وتل أبيب، من أجل إنهاء صراع رسم الخريطة السياسية للمنطقة، داخلياً وإقليمياً، وأتاح إنهاء نفوذ دولي في إقليم الشرق الأوسط (بريطانيا وفرنسا)؛ كذلك، أتاح دخول وحلول نفوذ دولي جديد في الإقليم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيافي)، بعدما رأى بأن تلك الأزمات العربية، التي نتجت عن انفجار البني الداخلية لبلدان عربية عدّة، تتيح أرضاً خصبة لتمرير «صفقة القرن». هنا، يجب التذكير بأن المبادرات الدولية تجاه الصراع العربي — الإسرائيلي كانت تأتي دائماً إثر انكسارات عربية (القرار 242 بعد خمسة أشهر من هزيمة حرب حزيران — مبادرة كيسنجر في سياسة «الخطوة خطوة» عامي 1974 و1975، بعدما لمس لدى الرئيس أنور السادات اتجاهها مصريةً انفرادياً بمعزل عن السوري في حرب 1973 — «مشروع ریغان» بعد حرب احتياح لبنان عام 1982 — مؤتمر مدريد بعد هزيمة العراق في حرب 1991 — «خريطة الطريق» التي طرحت من قبل واشنطن لحلّ فلسطيني — إسرائيلي بعد أسابيع ثلاثة من الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003).

على الأرجح، ليس هناك فقط قراءة أميركية — إسرائيلية، تقول بأن نضوجاً قد حصل في انهيار أوضاع داخلية عربية عدّة (سوريا — لبنان — العراق — ليبيا — اليمن)، مصحوباً بأزمة وجودية مصرية تواجهها القاهرة مع السد الأثيوبي الذي يمكن أن يمسك بمفتاح صنبور نهر النيل، بالترافق مع



عجزها عن أن تكون فاعلة في أزمات السودان ولبيبا، وإنما أيضاً هناك استغلالٌ أمريكي — إسرائيلي، من أجل تمرير «صفقة القرن»، لما تشعر به دول عربية عدّة في الخليج، بأنّ الخطر الإيراني هو أخطر من الإسرائيلي، وللميل الحاصل هناك منذ سنوات عديدة نحو اعتبار أنّ هناك تلاقيات يمكن أن تنشأ بين تلك الدول وواشنطن وتل أبيب، من أجل مواجهة التمددات الإيرانية في الإقليم. يضاف إلى ذلك لما تراه واشنطن وتل أبيب من صراع سعودي — تركي في عموم المنطقة، ومصري — تركي يتجسد الآن في الأزمة الليبية، يمكن أن يجعل دولاً عربية عدّة تفكر في الصراع مع أنقرة، إضافة إلى طهران، بأنه «تناقض رئيس»، وفق تعبير ماوتسى تونغ.

تحضرني، هنا، واقعة حصلت في آذار / مارس 1978: عندما تم عرض «مشروع موضوعات المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)» على الأستاذ إلياس مرقص، قام الأستاذ إلياس بإبداء اعتراض على عبارة: «إسرائيل تريد تسويات انفرادية للصراع العربي — الإسرائيلي بعد الاستقرار بالتسوية مع مصر»، شارحاً بأنّ إسرائيل تريد تعفن الجسم العربي وانهياره، بعد فصل الرأس المصري عنه، وأنّها لا تريد أي تسوية مع باقي العرب بمن فيهم الفلسطينيون، بل تريد أن تكون سيدة المنطقة الضعيفة والمنقسمة بوصفها «مخفر الغرب الأميركي — الأوروبي».

عندما أبدى الأستاذ مرقص تلك الملاحظة، كانت زيارة السادات إلى القدس قد مضى عليها أربعة أشهر، وكان كلّ العرب بمن فيهم ياسر عرفات، يظنون بأنّ الهدف من الاستقرار بمصر هو إنشاء وضع إسرائيلي أفضل، من أجل الاستقرار بالعرب الآخرين كلّ على حدة عبر تسويات انفرادية. يمكن لاتفاقية أوسلو ومسارها عبر سبعة وعشرين عاماً، منذ 13 أيلول / سبتمبر 1993، أن تؤكد صواب رؤية الأستاذ إلياس مرقص. أيضاً، تؤكد ذلك طريقة تعامل إسرائيل مع الوضع اللبناني، بين عامي 1982 و 2000، وكذلك طريقة تعاملها مع الأزمة السورية طوال السنوات التسع الماضية. يمكن للصواريخ الإسرائيليّة المضادة للطيران من طراز Spyder-mr، التي تم نصبها على جسم السد الأثيوبي (نشرة «أراب ويكي»، 2019/2020) أن تعطي صورة على ما تريده إسرائيل من مصر، غير مكنته من عزلها عن الجسم العربي، مع إفادتها كلّ دور في آسيا العربية، في فترة ما بعد اتفاقيات «كامب دافيد»، في أيلول / سبتمبر 1978، بل تريده أبعد من ذلك في تعطيشها وتجويعها.

هنا، وفق التصريحات الإسرائيليّة المعلنة، لن تكتفي تل أبيب بضمّ الكتل الاستيطانية وغور الأردن، لفصل شرق الأردن عن الضفة الغربية، وإنّما تريده أن يكون مرفأ حيفا مركزاً لأنابيب نفط وغاز من الخليج وال العراق ولسكك حديد وأتوسترادات لتقادي المرور في مضائق هرمز وباب المندب، ولتهميش قناة السويس ومرفأي اللاذقية وبيروت. يجب، هنا، التذكّر بأنّ أنابيب نفط كركوك — بانياس (وفرعه لطربلس) قد تم بناؤه من قبل شركة نفط العراق، في فترة 1949 — 1952، بعدما أصبح متعرّضاً للعمل بخط كركوك — حيفا، بعد قيام دولة إسرائيل. لن يكون هناك عملياً بعد تتنفيذ خطة الضم الإسرائيليّة، تلك التي تشمل ثلث الضفة الغربية ومعظم مياهاها، والتي كان مقرراً أن تتم في 1 تموز / يوليو 2020 ثم تأجلت لحسابات أميركية — إسرائيلية، أي شيء مما كان يسمى بحلّ الدولتين في



اتفاقية أوسلو، بل معازل فلسطينية مقطعة الأجزاء كما كانت معازل السود في دولة جنوب أفريقيا التي اتبعت سياسة الفصل العنصري.

بتكييف: لا تزيد إسرائيل وضعية «القلعة المنعزلة»، كما قال بعض العرب في فترة ما بعد بناء شارون لـ «السور الواقي»، بل تزيد أن تستعيد وضعية «المخفر اليهودي للغرب الأميركي — الأوروبي»، كما كانت في حروب 1956 و 1967 و 1982، وأنباء ضرب المفاعل النووي العراقي، عام 1981. شعرت إسرائيل بعملية تقلاص أهميتها بعد انتهاء الحرب الباردة بين الأميركيين والسوفيات، وبين عامي 1947 — 1989، وبعدما أتى الأميركي إلى المنطقة بعسركه في حرب 1991 و 2003، متخلّياً عن الوكيل الإسرائيلي في نزع «الشوك الأميركي». كما شعرت تل أبيب بضعف دورها عندما جرّبت واشنطن، مع تعرّض مشروعها في المنطقة، استخدام الوكيل الإسرائيلي من جديد في حرب 2006 وفشل. تزيد تل أبيب عبر «صفقة القرن» تحقيق «إسرائيل الكبرى»، ليس عبر الجغرافيا، بل عبر الدور في المنطقة.

لمحة عن الاقتصاد الروسي المعاصر

نادر عازر

تُعدّ روسيا إحدى الدول الكبرى في العالم، وهي موجودة كعضو دائم في مجلس الأمن الدولي، وتمتلك حق النقض "الفيتو". كما لديها ترسانة أسلحة نووية وقدرات عسكرية ورثتها من الاتحاد السوفييتي السابق، الذي كان أحد قطبي العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى العام 1991.

إلا أن تلك المزايا تبقى غير كافية لروسيا لصنع تأثير كبير ومستدام في السياسة الدولية، رغم محاولاتها في أوكرانيا وسوريا وليبيا، وذلك بسبب عوائق عديدة، أكبرها الاقتصاد، إلى جانب البنية السياسية والاجتماعية المضطربة التي أفرزت الفساد والتّأخّر الصناعي والتكنولوجي والبحثي وضعف الابتكار وزيادة الشيخوخة السكانية وقلة الإنجاب.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أواخر العام 1991، جرى انتقال فاسٍ من اقتصاد مخطط بشكل مركزي إلى اقتصاد السوق، فكانت نتائجه كارثية بالنسبة لروسيا خلال السنوات العشر الأولى، حيث هبط الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٦٠ بالمائة، مع عمليات الخخصصة الهائلة للعديد من الصناعات باستثناء قطاعات الطاقة والدفاع والمصارف والنقل، في محاولة لمعالجة الاضطراب الاقتصادي واتّباع توصيات صندوق النقد الدولي.



ما يزال الاقتصاد الروسي يعاني من الهشاشة حتى الآن، لاعتماده الكبير على تصدير المواد الخام كالغاز والنفط، ما يعرضه لأزمات كلما تقلب الأسعار، كما تعرّضت العملة الروسية الروبل للتغيرات شديدة في قيمتها، وخاصة خلال أزمة العام ١٩٩٨. لكن بعدها ارتفع سعر النفط في العالم وازداد الطلب عليه، فنما الاقتصاد الروسي بمعدل سنوي قدره ٧ في المائة.

على إثر الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، انخفضت أسعار النفط وجف الائتمان الأجنبي في روسيا، فكان اقتصادها من الاقتصادات الأكثر تضرراً في العالم، حيث انكمش بنسبة ٧,٨ بالمائة، لكن الحكومة الروسية والبنك المركزي استجابة بسرعة وحصراً القطاعات الرئيسية في الاقتصاد، وخاصة المصرفية، ما عجل من تعافي البلد من آثار الأزمة المالية.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تمت الموافقة على روسيا كعضو في منظمة التجارة العالمية بعد ١٨ عاماً من الحوار، مما سمح لها بوصول أكبر إلى الأسواق الخارجية.

بدأ الاقتصاد الروسي في النمو مرة أخرى، ليعود ويتباطأ عام ٢٠١٣، ثم شهد صدماتين في العام التالي:

- الأولى تمثلت في الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤ ومن سعر ١٠٥ إلى ٦٠ دولار للبرميل، فقفز التضخم إلى ٧,٥ في المائة.

- الثانية كانت العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بعد الأزمة الأوكرانية في شباط-آذار ٢٠١٤ وضم شبه جزيرة القرم انفرادياً من قبل روسيا، وهي أراض أوكرانية منذ عام ١٩٥٤ حسب قرارات مجلس السوفيات الأعلى، وحسب اتفاقية حل الاتحاد السوفياتي في الأسبوع الأخير من عام ١٩٩١، ما تسبب بأضرار كبيرة في الاستثمارات الأجنبية، وهروب رؤوس أموال بمليارات الدولارات من روسيا.

ومن وقتها بدأت روسيا بمحاولات تحويل اقتصادها نحو الصين استجابة للتغيرات المالية المتزايدة.

سجل الاقتصاد الروسي انكمشاً بنسبة ٣,٧ بالمائة عام ٢٠١٥، وانخفضت قيمة الروبل بأكثر من ٥٠ بالمائة عام ٢٠١٦، قبل أن يعود الاقتصاد للتعافي وينخفض التضخم.

يعتمد الاقتصاد الروسي بشكل كبير على صادرات المواد الخام مثل النفط والغاز والفحمة والفولاذ والألمنيوم التي بمجموعها كانت تشكل ٨٠ بالمائة من إجمالي صادرات روسيا عام ٢٠٠٧، لتصبح ٦٥ بالمائة عام ٢٠١٥.

الاتحاد الأوروبي هو أكبر شريك تجاري لروسيا، التي هي بدورها رابع أكبر شريك تجاري له، كما أن ٧٥ بالمائة من أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في روسيا تأتي من الاتحاد الأوروبي.



تتوجه ٦٠ بالمائة من الصادرات الروسية إلى أوروبا، و٣٠ بالمائة إلى آسيا، وأقل من ٥ بالمائة إلى الولايات المتحدة وإفريقيا وأمريكا اللاتينية مجتمعة.

أما الشركات الأمريكية فقد حققت عائدات بأكثر من ٩٠ مليار دولار في روسيا عام ٢٠١٧، حيث يوجد تقريرًا ثلاثة آلاف شركة أمريكية في روسيا.

تشمل المنتجات الزراعية الروسية الحبوب والسكر وبذور عباد الشمس والخضروات والفواكه ولحم البقر واللحليب. فيما تتألف المنتجات الصناعية من صناعات دفاعية مثل الرادارات والصواريخ والدبابات والطائرات عالية الأداء والسفن والمركبات الفضائية، إلى جانب الآلات الزراعية، ومعدات النقل البري والسكك الحديدية والاتصالات والبناء وتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، وأجهزة طبية وعلمية، ومنسوجات ومواد غذائية وصناعات يدوية.

أما الواردات الرئيسية لروسيا فتشمل السيارات والحافلات والمركبات المتنوعة، والآلات الصناعية، والمواد الغذائية من لحوم وفواكه ومكسرات إلى جانب المستحضرات الصيدلانية والمنسوجات والأحذية والبلاستيك والأدوات البصرية والطبية.

الناتج المحلي الإجمالي لروسيا وفقاً لتصنيفي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للعام ٢٠١٩ وضعها في المرتبة الحادية عشر عالمياً بعد كندا والبرازيل وإيطاليا، وقبل كوريا الجنوبية.

ووفقاً للأرقام الرسمية، فإن ربع سكان البلاد يصنفون على أنهم من الطبقة المتوسطة. لكن بعض الاقتصاديين وعلماء الاجتماع يعتقدون أن هذا الرقم مبالغ فيه، وأن النسبة الحقيقية تبلغ حوالي ٧ بالمائة فقط، إضافة إلى تفاوت كبير في التطور الاقتصادي بين مناطق البلاد، وتركيز الثروة في موسكو وخاصة في أيدي المسؤولين المقربين من السلطة الحاكمة في روسيا.

هناك العديد من الأسباب التي تعيق ازدهار التجارة في روسيا. منها البنية التحتية المتهالكة، وضعف حماية حقوق الملكية الفكرية، وتدخل الدولة في القطاع الخاص، والفساد المتغشى في معظم جوانب الدولة، وضعف سيادة القانون.

ووفقاً لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠١٩ فإن القطاع العام في روسيا حلّ في المرتبة ١٣٧ من أصل ١٧٩ دولة.

جدول مقارنة بعض الإحصاءات في روسيا:

روسيا	عام ٢٠١٥	عام ٢٠١٩
نسبة البطالة	%٥,٦	%٤,٦

٥٥٤ مليار دولار	٣٦٨ مليار دولار	قيمة الاحتياطي الدولي
٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي	٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العسكري
٤١٨ مليار دولار	٣٤١ مليار دولار	إجمالي الصادرات
٢٥٥ مليار دولار	١٩٣ مليار دولار	إجمالي الواردات

رغم تحسن العديد من الأرقام الإحصائية إلا أن روسيا تبدو بعيدة عن تحقيق منافسة دولية للقوى للعزمى في المجالات غير العسكرية، كالاقتصاد والصناعة والتكنولوجيا والابتكار في ظل وجودها في موقع اقتصادي وسياسي واجتماعي متاخر عن دول أخرى لا تتعذر مساحتها كيان اتحادي روسي واحد مثل كوريا الجنوبيّة.

المراجع:

وکالہ روپیتزا

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

منظمة الشفافية الدولية

موقع فوكوس ايكonomiks

الحظ العاشر لا يمنعنا من الحلم

سعد مصطفى

The Levant News

الحظ العاشر هل يأتي إلينا عند قدومنا للحياة مترافقاً مع الشقاء، أم أنّ الحظ العاشر تكون نسبة مرتفعة أم منخفضة حسب الدولة التي نولد بها؟ هل الجغرافيا تنتقم أحياناً وتنعم في أحياناً أخرى؟ أسئلة بسيطة جداً لكن مختلف عليها دائمًا. الحظ العاشر منذ القدم وإلى يومنا هذا، وعلى الرغم من هيمنة العولمة على هذا



الكوكب المنفتح بعضه على بعض، تبقى أهدافنا وطموحاتنا وأحلامنا وقدراتنا رهن الزمان والمكان المتواجدين فيه.

هنا في سوريا، مثلاً، لاحتاج دراسات محلية أو إقليمية أو دولية، ولن نستشهد بإحصائيات معينة أو تصويبت شعبي، لندرك أنَّ الأغلبية من الشباب يرغبون في الهجرة والغربة البعيدة عن عادات ومقاييس وأحكام وماء وهواء الوطن.

في الحديث مع أي مجموعة من الناس، على اختلاف طبقاتهم وهوبياتهم الفرعية، نسمع الرغبة في السفر، وأنهم اليوم في حالة سعي لإنتهاء مرحلة دراسية أو مهنية لأجل البحث عن ذواتهم وأمالهم خارج قضبان البلد، غير آسفين على ياسمين وطنهم وزرقة سمائه.

شعب بأغلبيته يجد نفسه في محطة لا يأتي لها أي قطار مهما كانت وجهته، حتى ولو كانت إلى الخلف، ليستقر به في خمسينيات القرن الماضي، شعب بأغلبيته يرى حظه عاثراً وغير جيد بما يكفي.

أذكر تماماً موقف تكرر عشرات المرات مع أصدقاء وصديقات وزملاء، يعبرون ليلاً ونهاراً وفي المجالس الخاصة والعامة وأماكن العمل، عن يأسهم وسخطهم وانعدام الأمل واللاجدوى، وبعد أيام قليلة نجدتهم عبر حساباتهم على موقع التواصل الاجتماعي "يشعرون بالسعادة" في اليونان وقبرص وتركيا وألمانيا وهولندا، وحتى في السودان.

عند تسجيل دخولنا للغرف الافتراضية، نرى على الجدار غزل الأقلام الإلكترونية بعذوبة الغربة وجمال الوصول إليها مع بعض النوستالجيا، وعلى جدار مقابل أفلام تتحدث عن صعوبة الفيزا والسفر ومخاطر السفر بطرق غير شرعية، وتتردد بعض الأسئلة مثل: لماذا لا نستطيع التحليق بكل سهولة بعيداً عن الوطن؟

هذا السؤال يتردد على أدمغة الناس قبيل نومهم، لكن السؤال الأهم: لماذا الناس لا يجدون سبباً واحداً للبقاء في وطنهم بدلاً من إيجاد أسباباً عديدة للسفر؟

على الرغم من أنَّ أحلامنا كبرت، وتجاوزت الكهرباء والماء، فقد أضفنا إليها أحالاماً وردية جديدة، كرؤى الحمراء الطويلة القديمة والجديدة، والحرماء القصيرة الورق والكرتون والحرماء البيضاء. وهنا سؤال آخر: لماذا أصحاب الأكشاك ومحلات بيع الدخان في الوطن، يعلقون أوراقاً كُتب عليها لا يوجد لدينا دخان "وطني"؟! البلد التي عرفناها رحلت، والتي أردنها ستائي ربما بعد أن نرحل، لكنها حتماً ستأتي. ستأتي بعد أن نستبدل سؤال متى سنرحل؟ بسؤال آخر، كيف سنبقى؟ بإيمان أنَّ هذه البلد لأهلها وشعبها، بالعمل السياسي المنظم بين القوى السياسية الديمقراطية واتحادها على أهداف وطنية جامعة، أولها الانتقال السياسي وبناء نظام ديمقراطي يعمل وفق أسس دستورية وقانونية تقوم على أساس المواطنة، وترفض الهيمنة الخارجية وجميع التوأجد الأجنبي على الأراضي السورية.



إدراك أنّ المرحلة القادمة هي مرحلة انتقالية، وهذه، هدف كافٍ لإقامة التحالفات السياسية بين أحزاب تتبنّى أيديولوجيات مختلفة، علمًا أنّ الانتقال السياسي ليس هدفًا ذاته، بل هو محطة في طريق الحل، وأنّ علينا ألا ننسى أنّ المسألة الشرقية في القرن التاسع عشر لم تتمّ، بل هي في حلّة جديدة الآن، وأنّ الوصاية والهيمنة الغربية لها أشكال مختلفة، أولها التدخل العسكري المباشر، وليس آخرها خلق كتل سياسية وأنظمة تنفذ أجندات تلك الدول، كما أنّ مشاريعهم الدستورية المقدمة لسوريا كلها تحمل "ديمقراطية" على أساس المكونات، مرفوضة في بلدان عالم الأول، وما تزال التجربة الفرنسية في لبنان قائمة، وتجربة الولايات المتحدة في العراق قائمة أيضًا.

الآن روسيا الاتحادية، ومعها الغرب الأوروبي والولايات المتحدة والدول الإقليمية الفاعلة، إيران وتركيا، تحاول رسم دستور لسوريا على غرار دستوري كل من العراق ولبنان (كما هو واضح في مشروع الدستور الذي قدمته روسيا كمقترن للدراسة)، وما شهدناه لمؤتمرات الطوائف ودعم لقوى كردية على حساب قوى أخرى في السنوات السابقة لا يصبّ إلا في السياق ذاته، تحويل المنطقة إلى كانتونات وشعوب وقبائل خلقت لتنقاتل. وهذا كلّه ليس مؤامرة طبعاً، لكنه من صالح الإمبريالية الثالث، كما حدها الراحل الكبير الياس مرقص، في كتابه "نظريّة الحزب عند لينين وال موقف العربي الراهن".

هنا أيضًا أكثر من سؤال: لماذا معظم من أيدوا مؤتمرات الطوائف ومشاريع التقسيم بشكل واضح أو موارب، وأيدوا ديمقراطية المكونات، كانوا ضمن أحزاب تتحدّث إلى فترة قريبة جداً بأبعد من سوريا، كالامة الإسلامية أو القومية العربية أو الأمية أو الأمة السورية؟ لماذا معظم السوريين على اختلاف مذاهبهم وطوابعهم وقومياتهم ومواصفاتهم يرفضون هذه الخواص كلّه؟

الآن، ستعود اللجنة الدستورية اجتماعاتها، وسيكون العباء الأكبر على المعارضة السورية الوطنية التي عملت بعيدًا عن أجندات دولية واستخباراتية، للسعي نحو إنجاز الحل السياسي، وفقاً لبيان جنيف، والقرار 2254، والعمل على دستور يضمن حقوق السوريين، كمواطنين، لا كقطعان بشرية وجماعات تحت اسم مكونات، رغم يقيننا أنّ هذا الحل ليس إلا بداية طريق طويل لاسترجاع السيادة والتخلص من التوّاجد الأجنبي على أراضي البلاد وبناء وطن حقيقي يتسع لكل سكانه.

نعود إلى السطر الأول، الحظ العاشر ولعنة الجغرافيا، فالسوريون الذين خرّجوا رافضين عقوبًا من القمع والقهر والاستبداد، الذي لا يمكن أن يبني وطنًا ولا يدحر محتلًا، أرادوا بناء وطن لكن سرعان ما تم تحييدهم، ليخوضون معركتهم بالنيابة عنهم ميليشيات وتنظيمات، نسيت أنّ محاربة الاستبداد يجب أن تكون للوصول لغدٍ أفضل ولتحرير الأرض، لا لاستجلاب محتلين جدد، فاختلّ تعريفهم للوطن.

هاموا في المعمورة كل يبحث عن وطنه، أولهم كما حدّثنا الماغوط يرى الوطن يساوي حذاء، وأحدّهم يرى الوطن يساوي مجدًا، وكثيرون قالوا إنّ الوطن يساوي شهيقًا بلا بارود، وآخرون يرون الوطن في رغيف خبز، والبعض يساوي الوطن عندهم وسادة تحت سقف (لكن غير سقف الوطن)،



ومنهم من يساوي الوطن عندهم سريراً في مشفى عام، الوطن يساوي جرة غاز، الوطن يساوي فلائل، الوطن يساوي ليتر عرق، الوطن يساوي علبة دواء... الخ.

ختاماً، المرحلة القادمة مرحلة تحرّر وطني بامتياز تتطلّب العمل الممنهج المنظم، المبني على أساس علمية، وهذه البلاد قادرة بجهود عقلائها وكل أبنائها في الداخل والخارج لتكون وطناً حقيقياً للجميع، لكن إلى ذلك الحين يبقى سؤال أخير: إلى أين سأستطيع السفر ومتى وكيف؟

جدول زمني يتناول بداية الأزمة اللبنانية

ثورة 17 تشرين الأول هي سلسلة من الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في 17 تشرين الأول 2019 إثر فشل الحكومة اللبنانية في إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية التي بدأت تلوح في الأفق. بدأت الاحتجاجات الشعبية بشكل مباشر إثر الإعلان عن خطط حكومية لفرض المزيد من الضرائب على البنزين والتبغ، إضافة على استخدام ضرائب على استخدام تطبيقات المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت، والتي قرر التصديق عليها في 22 تشرين الثاني 2019 ثم توسيع الاحتجاجات حيث بدأ المتظاهرون بالمطالبة بإسقاط الرئاسات الثلاثة في لبنان.

خلفية الأزمة:

إن الاحتجاجات جاءت نتيجة للأزمات المتراكمة خلال الأسابيع السابقة لشهر تشرين الأول من عام 2019 ، من أزمة الدولار إلى محطات الوقود التي وقفت الطوابير أمامها ، بالإضافة إلى حرائق الغابات التي ضربت لبنان نتيجة سوء إدارة الحياة البرية وعدم القدرة على السيطرة عليها نتيجة إهمال صيانة طائرات الهليكوپتر ، وفرض ضرائب على البنزين والقمح والمكالمات الهاتفية عبر الأنترنت ومع بداية ظهور احتجاجات صغيرة أعلن البنك المركزي اللبناني عن وعود بتقديم الدولارات للشركات المعنية باستيراد البنزين والقمح والمستلزمات الطبية.

في جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في 17 تشرين الأول اقترحت الحكومة استراتيجيات لزيادة ميزانية الدولة لعام 2020، ومن هذه الاستراتيجيات زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2 بالمئة، بالإضافة بحلول العام 2022 اثنين بالمئة أيضاً مما يجعل تلك الضريبة تصل إلى ما مجموعه 15 بالمئة بالإضافة إلى الضرائب سابقة الذكر.

الاحتجاجات:

شرارة البداية:

17 تشرين أول 2019



في مساء ١٧ تشرين أول كان هنالك حوالي مائة ناشط مدني في وقفة احتجاجية على الضرائب الجديدة المقترحة، ونتيجة لوجودهم في وسط المدينة وحولها كانوا يسدون الشوارع الهامة جداً التي تربط غرب وشرق بيروت.

وتزامن هذا مع مرور وزير التعليم العالي أكرم شهيب مع موكبه بالقرب من المظاهره، فاعترض المتظاهرون موكب الوزير وقام أحد حراس الموكب بإطلاق عدة أعيرة نارية في الهواء مما أثار غضب المحتجين على الرغم من عدم تسجيل إصابات. والجدير بالذكر أن الوزير أكرم شهيب عضواً في الحزب التقدمي الاشتراكي في لبنان، وقام رئيس الحزب بالتعريض على أنه قام بمحادثة الوزير ودعوته إلى تسليم الحارس مطلق النار إلى القانون.

بدأ عدد أكبر من المتظاهرين بالنزول إلى ساحة الشهداء، وساحة النجمة، وشارع الحمراء ومناطق أخرى أيضاً.

حدد رئيس الحكومة اجتماع طارئ لمجلس الوزراء بناء على طلب الرئيس ميشال عون، وفي ظهر اليوم التالي "١٨ تشرين الأول" ازدادت الاحتجاجات حدة وأعلن وزير التعليم أكرم شهيب أن جميع المدارس والجامعات ستظل مغلقة في يوم ١٨ تشرين الأول، وألغى وزير الاتصالات محمد شقير فكرة وضع ضريبة على الوتساب في حوالي الساعة ١١ من مساء ١٧ تشرين الأول.

١٨ تشرين الأول:

قام محتجون في كل من النبطية وطرابلس بتخريب مكاتب حزب الله وحركة أمل والأحزاب التابعة للتيار الوطني الحر الذي يقوده رئيس الجمهورية ميشال عون كاحتجاج على فساد الحكومة. اتجه بعض المتظاهرين نحو مبنى البرلمان، لكن تم إيقافهم عن طريق الغاز المسيل للدموع من قبل قوى الأمن الداخلي.

وأنشأ المتظاهرون حاجز على الطرق الرئيسية بواسطة الإطارات وعلب القمامه. وتزامن هذا مع إعلان موظفي الخدمة المدنية عن إضرابهم بحجة أن الإصلاحات المقترحة ستنهي حقوق الموظفين والمتقاعدين على وجه الخصوص. وفشل انعقاد اجتماع مجلس الوزراء المقرر في ١٨ تشرين الأول نتيجة لامتناع وزراء القوات اللبنانيه عن الحضور.

ودعا زعيم القوات سمير جعجع إلى استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري بسبب الفشل الذريع في وقف تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد.

ودعا وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي إلى التحرك الهادئ والسلمي ضد ولاية ميشال عون كرئيس للجمهورية. ودعا بيار عيسى من الكتلة الوطنية إلى تشكيل حكومة جديدة من المختصين، ولكنه انتقد دخول الأحزاب السياسية في هذه الاحتجاجات حيث أن هذا أمر متروك للمواطنين.



وخرج رئيس الوزراء سعد الحريري وألقى كلمة منح فيها شركاؤه في الحكومة ٧٢ ساعة لدعم الإصلاحات، وإن لم يتوصلا لاتفاق قال بأنه سيتبع نهج مختلف.

فيما يلي سنقوم بسرد أحداث الأزمة اللبنانية وتطوراتها على شكل ملخصات أسبوعية لفترة الأزمة.
الأسبوع الأول:

قتل المواطن اللبناني حسين العطار خلال المظاهرات. إطلاق حراس النائب السابق مصباح الأحباب النار على المتظاهرين.

خطاب حسن نصر الله الذي أكد أن حزب الله لا يتافق مع حكومة سعد الحريري، ولكن الحكومة السابقة للحكومة الحالية تحمل أيضاً المسؤولية في حصول الأزمة.

إطلاق النار من قبل عناصر حركة أمل النار على المتظاهرين.

تنظيم مظاهرات تضامنية في المدن الأوروبية الكبرى وأميركا الشمالية وأستراليا.

حدث أكبر المظاهرات في البلاد منذ عام ٢٠٠٥، وترافق مع إضراب عام في جميع أنحاء البلاد، مما اضطر إلى عقد اجتماع طاري لمجلس الوزراء الذي اتخذ تدابير اقتصادية تهدف إلى:

- ١- خفض العجز
- ٢- خفض أجور السياسيين إلى النصف
- ٣- تقديم المساعدة للذين يعانون الفقر
- ٤- بالإضافة إلى أن الرئيس الحريري لوح باستقالته في حال لم يتم إقرار الإجراءات.

ولكن المتظاهرين رفضوا الإصلاحات ووصفوا حكومة الحريري باللصوص، وقالوا إن هذه الإصلاحات أكدت أن هذه الحكومة قد أساءت معاملتهم لسنين. وفي اليوم التالي التقى الرئيس الحريري مع فريق الدعم الدولي للبنان، المتمثل بـ: سفراء الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا، والاتحاد الأوروبي، وممثلين من الصين والأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. الذين أعربوا عن دعمهم للإصلاحات الاقتصادية وحماية المتظاهرين وحثوا الحكومة للدخول بحوار مفتوح مع الشعب.

وبعدها عقد الرئيس الحريري اجتماع مع اللجنة الوزارية المكلفة بالإصلاحات الاقتصادية، وناقش مشروع قانون بشأن استرداد الأموال العامة وطلب اقتراحات من مجلس القضاء الأعلى في غضون أيام.



وفي ختام الأسبوع الأول للاحتجاجات خرج الرئيس ميشال عون وأبدى استعداده لدخول حوار مفتوح مع المتظاهرين وإيجاد أفضل الحلول للمضي قدما. أيد إصلاحات الرئيس الحريري ولكنه وجه إلى أن تكون الإصلاحات داخل مؤسسات الدولة وعن طريق الآليات الدستورية وليس عن طريق الاحتجاج. ولكن المتظاهرين رفضوا دخول أي حوار حتى استقالة الحكومة الحالية. وحدث مشاجرات داخل بيروت بين المتظاهرين ومؤيدين لحزب الله. والجدير بالذكر أن تقرير صادر عن شركة الخدمات المالية ستاندر آند بورز، صنفت لبنان على "الثمان الساعة السلبية" بسبب تدني الجدارة الائتمانية والضغوط الاقتصادية المتعلقة بالإصلاحات. واستمر إغلاق بنوك البلاد بسبب مخاوف السلامة.

الأسبوع الثاني:

استمرت الاشتباكات وقطع الطرق الرئيسية والدعوة لاستقالة الحكومة. على الرغم من دعوات الرئيس ميشال عون إلى الدخول في حوار مفتوح، وحصلت مشاجرات بين متظاهرين وعناصر لحزب الله في بيروت. ونأتي هنا على ذكر المواقف التي عبر عنها بعض رجالات الدين المسيحيين: حيث أن البطريرك الماروني بشارة بطرس الراعي، اعتبر أن الناس يعيشون ثورتهم الإيجابية والإصلاحية.

وخطب البابا فرنسيس الشعب اللبناني معرباً عن كفاحه في مواجهة التحديات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية في البلاد، ومقدماً صلواته لكي يستمر لبنان مكاناً للتعايش السلمي، وحث الحكومة على الاستماع إلى اهتمامات الشعب. هذا وقد شارك حوالي 170000 شخص في سلسلة بشرية امتدت على الساحل من مدينة طرابلس الشمالية إلى صور الجنوبية، وتم تنظيم هذه الوقفة لإظهار وحدة الشعب اللبناني في مختلف المناطق ومن مختلف الطوائف الدينية. وإن أهم حدث في هذا الأسبوع هو إعلان رئيس الحكومة سعد الحريري استقالته عبر خطاب متلفز، وتبع هذا احتفال حذر للمتظاهرين إثر هذا الخبر. وبعدها استؤنفت المظاهرات في مختلف المناطق، واستمر قطع الطرق الرئيسية في البلاد من قبل المتظاهرين.

وفي يوم 31 تشرين الأول بعد يومين من إعلان رئيس الحكومة استقالته، خرج الرئيس ميشال عون مخاطباً الشعب ومتحدثاً عن الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية التي تشهدها البلاد، كما تحدث عن التزامه في مكافحة الفساد وضمان الاستقرار السياسي والقضاء على الإرهاب وعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، ووعد أن الحكومة الجديدة سوف تتتألف من مختصين بدلاً من الموالين السياسيين. استمرت الاحتجاجات وقطع الطرق، وطالب المتظاهرين بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة، وتشكيل حكومة تكنوقراطية أي حكومة قائمة على الكفاءات ذوي الخبرة والمعرفة الصناعية والتجارية والاقتصادية بعيداً عن الانتماءات الحزبية والولاءات السياسية.

الأسبوع الثالث:

في 1 نوفمبر خرج حسن نصر الله ببيان ينص على أن حزب الله يخشى سقوط الحكومة مما يترتب عليه من فراغ، وادعى أنه من المرجح تعيين رئيس مجلس وزراء جديد في الأيام التالية. ولكن خطاب



حزب الله هذا قدم تناقضات كبيرةً حول إذا ما كانوا يرفضون أو يدعمون الثورة على مستوى البلاد. وتواجد أنصار التيار الوطني الحر بالألاف للقصر الرئاسي للمساندة. الذين يرفضون قوانين مكافحة الفساد، والسياسيين الذين يفلتون من المساعلة، والقضاة الذين لا يطبقون القانون. كما طالب برفع السرية المصرفية عن حسابات المسؤولين السياسيين، وإعادة الأموال التي سرقت سياسياً. وازدادت أعداد المحتجين الذين اجتاحوا كامل البلاد تقريراً، وأغلقوا معظم الطرق. وترافق ذلك مع تعرض المتظاهرين الذين أغلقوا الطرق في بيروت إلى هجمات، ويعتقد أن منفذي هذه الهجمات منتمون لحزب الله.

بعد مضي عشرين يوماً على الاحتجاجات بدأت بعض المدارس والجامعات تفتح أبوابها. لكن الطلاب لم يلبنوا في جهودهم الاحتجاجية، وقابلتهم اشتباكات عنيفة من جنود القوات المسلحة اللبنانية، وقد سجل العديد من التهديدات للطلاب. وقام المتظاهرون في النبطية بإغلاق العديد من الشركات والبنوك ومصرف لبنان المركزي، على الرغم من المعارضة السياسية الشديدة للمتظاهرين في هذه المناطق. تعرضت البنوك في بيروت وشركات الكهرباء للضغوط من قبل المحامين، وبالتالي تم إغلاقها، واعتمد المتظاهرين على المولدات الخاصة بعد إغلاق محطات الكهرباء في المدينة، وقام المتظاهرون بإلقاء الحجارة والزجاجات على مبني الشركة الكهربائية، محطتين من عقود من انقطاع الكهرباء والخدمات الكهربائية السيئة. وازدادت أعداد المحتجين وأعداد طلبة المدارس والجامعات المنضمين للاحتجاجات، وأجبروا بعض المؤسسات الحكومية والخاصة على إغلاق أبوابهم.

الأسبوع الرابع:

إن مخاوف كبيرةً بدأت بالانتشار من ارتفاع أسعار البنزين والمواد الغذائية وغيرها من المستلزمات الحيوية، نتيجة سياسات تقنين الدولار التي تطبقها البنوك اللبنانية. وصرح رئيس نقابة المستشفيات اللبنانية بأن: المخزون الطبي في البلاد لن يستمر لأكثر من شهر إذا لم يتم إيجاد حل. ومع اقتراب انعقاد الدورة التشريعية في البرلمان لمناقشة قانون العفو العام المقترن، الذي يمكن أن يمنح الأعضاء السابقين والحاليين الحماية من المقاومة بتهم الفساد وإهار المال العام. مما أدى إلى تصاعد غضب وحدة المظاهرات، وطالب المتظاهرون بتنظيم إضراب عام، ونشروا قائمة مطالب تضمنت ما يلي:

1. تعزيز الضمانات لمحاكمة سريعة.
2. العمل لإيجاد حل للأزمة الاقتصادية.
3. ضمان استقلال القضاء.
4. التحقيق في سوء استخدام الأموال العامة.

عقد رياض سلامة حاكم المصرف المركزي اللبناني مؤتمراً صحفياً، نفى فيه إمكانية السيطرة على الودائع، وقال: أن حلق الحسابات الكبيرة ليس ممكناً.



أعلن رئيس البرلمان نبيه بري عن تأجيل انعقاد الجلسة البرلمانية، وادعى أن ذلك لأسباب أمنية، ولكن إن المرجح هو خضوع الحكومة لغضب المتظاهرين الرافضين لقرارات مجلس النواب.

طالب رئيس مجلس النواب نبيه بري رئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري بالعودة عن استقالته وتشكيل حكومة جديدة، لكن الحريري رفض طلبه.

لقد تصاعد الغضب الشعبي وأغلق المتظاهرين عدداً لم يسبق له مثيل من الطرق والمحاور الرئيسية، وجاء ذلك كنتيجة لمقابلة أجرها الرئيس ميشال عون، رفض فيها دعوات لحكومة تكنوقراطية كاملة، وحذر من سحب الأموال من البنك لأنه يمكن أن يؤدي إلى المزيد من الأضرار بالقطاع الاقتصادي، ودعا لوضع حد فوري للاحتجاجات لمنع حدوث كارثة، واتهم عون المتظاهرين "بطعن الشعب بالخجر" واتهم المتظاهرين الذين أغلقوا الطرق بانتهاك القانون الدولي. صرخ عون أيضاً بأنه يمكن لأي شخص لا يجد ثقته بالحكومة اللبنانية الحالية المغادره والعيش في أي مكان آخر.

الأسبوع الخامس:

كان من المقرر انعقاد جلستين للبرلمان في 19 نوفمبر، بما في ذلك جلسة تشريعية عارضها المتظاهرون لأنها تحدد جدو لاً زمانياً لقانون العفو الذي رفضه المتظاهرون سابقاً.

ومع امتياز 58 عضو من أصل 128 من الحضور للبرلمان، كان ذلك غير كافي لإحباط الجلسة البرلمانية. تم التخطيط لسلسلة بشرية حول مبنى البرلمان لمنع الأعضاء من الدخول، وبالتالي عدم انعقاد الجلسة. وسجلت حالات قام بها عدد من النواب بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين والإسراع في مواجهتهم في محاولة لتفريق الاحتجاجات، مما أدى لإصابة العديد من المتظاهرين بإصابات خطيرة.

في الساعة 12 صباحاً من نفس اليوم، خرج الأمين العام للبرلمان اللبناني عدنان ضاهر إلى وسائل الإعلام المحلية وقال: أنه تم تأجيل الجلستين البرلمانيتين إلى أجل غير مسمى.

هذا كان بمثابة انتصار كبير للمتظاهرين وتحقيقاً لإرادتهم.

الأسبوع السادس:

في بداية هذا الأسبوع تم الاحتفال بذكرى يوم الاستقلال اللبناني السادس والسبعين في 22 نوفمبر. وقد نظم المجتمع المدني احتفالاً واستعراضاً ضم كافة فئات المجتمع، وكانت الدعوى عامة. ونظمت الحكومة اللبنانية استعراضاً عسكرياً بدعوى خاصة. اعتقلت المخابرات العسكرية خمسة أشخاص بينهم أطفال بعد إنزالهم لافتات للتيار الوطني الحر، وهو حزب الرئيس ميشال عون. أخبر أهاليهم وسائل الإعلام وتم إطلاق سراح الأطفال بعد تدخل محاميين ومتظوعين. علق السفير الأمريكي السابق في بيروت جيفري فيلتمان قائلاً: لحسن الحظ تتماشى ردود أفعال السياسيين والمؤسسات اللبنانية مع حزب



الله والمصالح الأمريكية". مما أسفز عن قيام احتجاجات خارج السفارة الأمريكية في بيروت لمعارضة التدخل الأجنبي.

اتهم حزب الله الولايات المتحدة بالتدخل وتأجيل تشكيل الحكومة. واشتبك أنصار لحزب الله وحركة أمل مع المتظاهرين لوضع حد للحواجز التي يقيمها المتظاهرون على الطرق. واعتدى المتظاهرون على شخصين بعد الاشتباہ بأنهم من أنصار حزب الله.

أحرق أنصار لحزب الله وحركة أمل خيام المجتمع المدني وحطموا سيارات وأحدثوا أضرار بالممتلكات العامة والخاصة. مما استدعاى تدخل الجيش بالغاز المسيل للدموع لتفريق الاشتباکات.

أعلن رئيس الحكومة المستقبل سعد الحريري أنه لن يترشح لرئاسة الحكومة ثانية، وأعلن رجل الأعمال سمير الخطيب عن استعداده لتشكيل حكومة جديدة، وحاز على تأييد ودعم الأحزاب السياسية.

نظم أنصار التيار الوطني الحر (حزب رئيس الجمهورية ميشال عون) (مظاهرة أمام منزل الرئيس السابق أمين الجميل)، واشتبكوا مع أنصار حزب الكتائب اللبناني (حزب الجميل)، ووقع الكثير من الإصابات.

كما قام أنصار حركة أمل وحزب الله بحرق خيم المتظاهرين وتخريب نظامهم الصوتي، مع استمرار وقوع الاشتباکات في مختلف المناطق اللبنانية.

نتيجة حجم الخسائر التي تلقاها قطاع الوقود بسبب وجود سعرين في السوق اللبنانية، أعلنت نقابة أصحاب محطات الوقود في لبنان إضراباً مفتوحاً.

أعلنت مصادر في وزارة المالية عن نية الحكومة في تسديد 1,5 مليار دولار من سندات اليورو في الديون المستحقة على لبنان، ولكن الطريق التمويلي لهذا الدين غير واضح بدون تشكيل مجلس وزراء.

الأسبوع السابع:

تنظيم احتجاجات أمام البنك المركزي اللبناني والمؤسسات القضائية والإدارية، بهدف منع دخول موظفي القطاع العام لهذه المؤسسات. وصرحت مصادر مقربة من الرئيس ميشال عون عن تأجيل المشاورات البرلمانية الملزمة التي كان من المقرر انعقادها في 28 نوفمبر، على أمل أن رئيس الوزراء المستقيل سعد الحريري سوف يتراجع عن قراره بعدم قيادة الحكومة المقبلة.

الأسبوع الثامن:

ثار غضب شعبي كبير نتيجة انتحار المواطن ناجي فليطي 40 عاماً، بسبب خسارته لعمله والأوضاع المالية والاقتصادية السيئة وعدم قدرته على إعانة أسرته. وترشح رجل الأعمال سمير الخطيب لمنصب



رئيس مجلس الوزراء، وإجماع السياسيين على ذلك، مما أدى إلى تصاعد غضب المتظاهرين وإغلاقهم للمزيد من الطرق. وفي النهاية فشل ترشيح سمير الخطيب لعدم حصوله على دعم نواب البرلمان المسلمين السنة. وبقي المرشح الوحيد هو سعد الحريري، مما أدى إلى تجمهر عدد كبير من المحتجين خارج مبنى البرلمان تديداً بذلك ومطالبين بمرشح مستقل.

الأسبوع التاسع:

انهار منزل في طرابلس بعد أمطار غزيرة مما أسفّر عن وفاة أخوين، وزاد هذا الحادث الغضب الجماهيري، حيث أعتقد أن انهيار المنزل حدث نتيجة إهمال بلدية طرابلس. واجتمع المتظاهرون أمام مجلس بلدية طرابلس واقتحموا مركز الشرطة وحاصروا بيت العدة وحطموا النوافذ والسيارات وأحرقوا غرفة، مما استدعى تدخل الجيش لتفريقهم.

تم اعتقال شبان لإغلاقهم طريق جونيه السريع، وتم الإفراج عنهم في اليوم التالي نتيجة إغلاق المتظاهرين رداً على ذلك لطريق جونيه السريع ثانيةً.

حاصر المتظاهرون منازل مسؤولين سياسيين سابقين وحاليين، وأرادوا الوصول لمنزل وزير الأشغال العامة، ولكن تدخل أشخاص يلبسون زي قوات الأمن، وهاجموا المتظاهرين وألحقو بهم جرحى بالعشرات. استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع ضد أشخاص قاموا بمحاجمة معسكرات المتظاهرين.

تصاعدت الاحتجاجات نتيجة أخبار تفيد بأنه هناك نية لإعادة تعيين سعد الحريري كرئيس للوزراء وتم ضرب المتظاهرين من قبل رجال أمن بالهراوات والرصاص المطاطي مما أدى إلى عشرات الإصابات في صفوف المتظاهرين.

الأسبوع العاشر:

استمرت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن، والمتظاهرين وأنصار حزب الله وحركة أمل.

أكّد سعد الحريري ثانيةً على عدم قبوله لمنصب رئيس الحكومة، ودعا الرئيس ميشال عون إلى ضرورة تعيين رئيس للحكومة على الفور.

ادّعى قناة الجديد أن باقي المرشحين لرئاسة مجلس الوزراء الآن هم :

تمام سلام (رئيس مجلس وزراء سابق).

نوفاف سلام (الممثل السابق للبنان في مجلس الأمم المتحدة).

خالد محي الدين قباني (وزير الدولة السابق).



الأكاديمي حسان دياب (وزير التعليم السابق).

وكان دياب هو المفضل لأنّه يتمتع بدعم حزب الله وحركة أمل. جرت مشاورات برلمانية وجرى تكليف حسان دياب بتشكيل الحكومة اللبنانية بيوم 19 كانون أول 2019. وتبع هذا مظاهرات حاشدة وإغلاق للطرق رفضاً لتعيين دياب كرئيس للحكومة.

الأسبوع الحادي عشر:

اشترك آلاف المتظاهرين القادمين من الشمال ووادي البقاع في الاحتجاجات رفضاً لتعيين دياب رئيساً للحكومة.

تم الإعلان أن السياحة تراجعت 80 بالمئة، وتم إغلاق 265 مطعماً ومنشأة سياحية نتيجة الاحتجاجات.

اشترك أيضاً كثيراً من المسلمين السنة في الاحتجاجات رفضاً لتعيين دياب رئيساً للحكومة. على الرغم من ذلك استمر دياب بالمشاورات من أجل تعيين الوزراء الجدد.

المجلس الدستوري وبما يتوافق مع الدستور الفرنسي يحكم بشأن اتفاقية CETA

ماري شاورت

صحيفة "اللوموند" الفرنسية - 31 تموز 2017

CETA: اتفاقية التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي وكندا

(المقال يدرس التنازع بين الوطني وبين النطاق الأوروبي عند دول الاتحاد الأوروبي)

في يوم الاثنين، أدرّك النّواب اليساريين واستنتاج المجلس الدستوري الفرنسي أنّ الاتفاقيّة التجاريّة بالتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي وكندا لا تفرض مراجعة الدستور.

هذا القرار قد كان متوقعاً بشكل محدد من قبل المنظمات غير الحكومية "ONG"، وجزء من حلف اليسار، وجميع أولئك الذين يقلقون من فائض التبادل الحر. يوم الاثنين في 31 تموز قام المجلس الدستوري، والذي بغالبيّة أعضائه المؤلف من 60 نائباً من حلف اليسار، بإصدار قرار بخصوص اتفاقية التجارة الحرّة بين الاتحاد الأوروبي "EU" وكندا. والنّتيجة أنّ أعضاء المجلس الدستوري يعتبرون أنّ هذا القرار ليس مخالفًا للدستور الفرنسي.



بحسب البيان الصادر يوم الاثنين، قرر المجلس الدستوري أنّ هذه الاتفاقية لا تفرض مراجعة الدستور، وقد جاء هذا القرار في نهاية تحليله وضمن الإطار الصارم لاختبار الدستوري للاتفاقية التي تدرج بأغلبها ضمن الاختصاص الحصري للاتحاد الأوروبي.

هذا القرار لا مثيل له:

لأنّ هذه هي المرة الأولى الذي يقوم بها المجلس الدستوري بالاستحواذ على اتفاقية تجارية موقعة من بروكسل، والتي جزّأها الرئيس حيث تدور الصلاحيات الخاصة بالاتحاد الأوروبي، وفيما يخصّ هذا المجال فإنه يجب على محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بأن تقوم بالحكم.

كل المناقشات فيما يخصّ اتفاقية "الجيل الجديد" هي مناقشات حساسة سياسياً. في الواقع هذه الاتفاقية تتجاوز بشكل بالغ الاتفاقيات التقليدية للتّبادل الحر هادفة إلى تقليل الحواجز غير الجمركية بين كندا وأوروبا. بالنسبة لمشجعيها فهي فرصة زيادة التّبادلات بين الاتحاد الأوروبي وكندا تقرّباً بنسبة 25%. أمّا بالنسبة لمنافسيها وخصوصاً المنظمات غير الحكومية وهي جزء من حلف اليسار الذين يتّهمونها، فهي تمثّل خطر تراجع فيما يخصّ المعايير الاجتماعية والبيئية.

البرلمان الأوروبي يصادق على اتفاقية التّبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي وكندا:

بشكل منفصل فإنّ المجلس اهتمّ بأربع قضايا كبرى مميّزاً بذلك ما قد يندرج ضمن الاختصاصات الحصريّة المشتركة مع الدول الأوروبيّة، ويقصد بذلك جوهر الاتفاقية للاتحاد الأوروبي والتي هي اختصاصات مشتركة مع الدول، وذلك هو جوهر الاتفاق. وقد أكدّ المجلس في جزئه الأول أنّ الاتفاقية بمجملها لا تشكّ في "الهوية الدستوريّة بفرنسا" وهناك أيضاً مبدأ قوى والذي استناداً عليه يحتفظ المجلس بحقّه، ينطق الحكم في المستقبل بما يخصّ المعاهدات التجاريّة المستقبلية الموقعة في أوروبا.

هيئة التّحكيم:

إضافةً لذلك فإنّ المجلس قد اهتمّ بالآلية التي أقرّتها CETA من أجل تسوية النّزاعات القائمة بين المستثمرين والدول الأعضاء. هذه هي النّقطة التي تدرج تحت الصلاحيات المشتركة وهي التي تشجبها المنظمات غير الحكومية وحزب اليسار بقوّة. في الواقع فإنّ هيئة الحكم ستسمح للشركات الكنديّة بمقاضاة الدول الأوروبيّة إذا كانت هذه الشركات تعتبر أنّ القرارات العامة تتعارض مع التّزامات المعاهدة. وفي مذكرة مكتوبة من قبل المحامين فإنّ المنظمة غير الحكومية "FOOD WATCH" بالتعاون مع مؤسسة فييلين ومؤسسة الطّبيعة والإنسان FNH ومؤسسة هولوت السابقة، إنّ هذا يتناقض مع المبدأ الدستوري في المساواة، بما أنّ الشركات الفرنسية لن تتمكن من الوصول إلى المحكمة.

CETA سوف تدخل حيز التنفيذ حتى قبل المصادقة عليها:



المجلس الدستوري بدوره يقضي بأنه لا يوجد أي شيء مخالف للدستور، كما أنه يذكر بأن المحكمة لا يمكنها أن تفسر أو تلغي القرارات المتخذة من قبل الدول أن صلاحياتها تقصر على دفع تعويضات مالية على الممتلكات وأن هناك ما يكفي من القواعد والمبادئ الأخلاقية التي تحكم عملها في هذه الظروف فإن المجلس يعتبر مبدأ المساواة لا ينتهك وأن الاتفاقية لا تتناقض مع شروط ممارسة السيادة الوطنية.

كما أن أعضاء المجلس الدستوري صوّتوا أيضاً لمبدأ الاحتياط وبخصوص هذا فإن معارضو CETA يرفضون فكرة عدم وجود أي إشارة لهذا المبدأ في الاتفاقية، ورغم أنه قد أدرج في الدستور الفرنسي منذ عام 2005 من خلال ميثاق البيئة.

لكن المجلس الدستوري يعلن رغم ذلك أن مبدأ الاحتفاظ مضمون بما أنه محمي بموجب قانون الاتحاد الأوروبي المطبق في هذا المجال.

لجنة تم التنازع عليها:

نقطة أخيرة حساسة: التطبيق المؤقت. في 15 من شباط الماضي تم تمرير CETA من قبل البرلمان الأوروبي وذلك بعد عملية مفاوضات دامت سبع سنوات وسبب تأخر هذه العملية هو معارضة الدول الأعضاء. وحتى لو أنه لا يزال يتوجب عليها الحصول على موافقة ثمان وثلاثين برلمانياً وطنياً وإقليماً من الدول الأعضاء لكي تدخل حيز التنفيذ فإن الضوء الأخضر من البرلمانيين سيسمح بتطبيقها بشكل جزئي اعتباراً من 21 أيلول.

مرة أخرى، فإن أعداء CETA يعارضون هذا الإجراء بشدة. سوف يتعلق فقط بالأحكام التي تدرج ضمن الصلاحيّة الحصرية للاتحاد الأوروبي (أي أكثر من 90% من الاتفاقية)، مماثلاً لذلك التي تخص الوصول إلى السوق. وإن الجزء الأكبر إثارة للجدل من عملية التحكيم، والذي يخص المحاكم الخاصة المفروض عليها تسوية النزاعات بين الشركات متعددة الجنسيات والدول، لن يكون جزءاً منها. وبالتالي فإن المجلس، والذي لا يعارض هذا التطبيق، يشير إلى أن الاتفاق غير قابل للنقض وأنه لا يمس مجالاً متأصلاً بالسيادة الوطنية، وخاصة أنه من الممكن إنهاء هذا التطبيق المؤقت في حالة استحالة التصديق عليه من أي طرف. مع العلم أن البرلمانات الوطنية هي التي سيتوجب عليها إثبات النّص.

يحل ذلك خبير بالنصوص الدستورية قائلاً: هذا القرار يتعلق فقط بدستورية الاتفاق وليس بميثاقه أو فائدته فيما يخصّ أوروبا وفرنسا. والخطر يكمن في أن المؤيدن والمعارضين لهذا الاتفاق يمنحونه أهميّة سياسية لا يملكونها بالحقيقة.

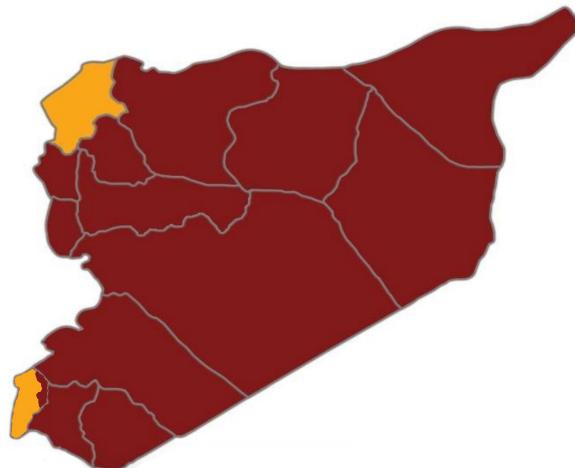
لا يزال يلزم عدة سنوات قبل أن تقوم البرلمانات الوطنية والدينية بدورها بتشريع CETA. ماذا سيحدث إذا قال أحدهم "لا"؟



من الصعب قول "لا" لأنّ هذا لم يسبق وأن حصل أبداً. وفي فرنسا تم انتقاد هذه الاتفاقية بشدة انتلاقاً من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين مروراً بعلماء البيئة. إيمانويل ماكرون، والذي هو من مؤيدي CETA، وعد بإعادة النظر في موقفه بما أنّ لجنة الخبراء قد اعتبرت رأيه سليماً.

في السادس من تموز سيقوم رئيس الوزراء إدوارد فيليب بتصصيل إقرارها. وستقوم كاثلين شوبرت، الخبيرة الاقتصادية في مجال البيئة والأستاذة الجامعية بمدرسة الاقتصاد بباريس، برئاسة لجنة من تسع خبراء، وهم أخصائيين في البيئة، بالزراعة، بالصحة، أو حتى محامين متخصصين بالقانون الدولي، والذين ستكون مهمتهم أن يقدموا تقريراً في بداية أيلول.

لقد تم التّنّازع مسبقاً على اللّجنة: FNH ومؤسسة الفيليبين، واللّذان يصرّان على إنشائها، يعتبرون أنه لم يتم التّقييد بشروط تقييم مفيدة ونزيفة، ويطالبون بتعريفها بطرق مختلفة.



موقعنا على الإنترنت:

 www.scppb.org

صفحتنا على الفيسبوك:

 facebook.com/scppb.org

موقعنا على الحوار المتمدن:

 www.ahewar.org/m.asp?i=9135